

حكمة تشريع الميراث

- ٢ -

وقد نكح الولي الدهلوي في الحجة المعنية بما ينير قبايح معضات من أسرار الشريعة في ذلك ، رحمه الله : واعلم أن الأصل في انقراض أن الناس جميعهم عربهم وعجمهم ، اتفقوا على أن أحق الناس بمن الميت أغاربه وأرحامه : ثم كان لهم بعد ذلك اختلاف شديد وكان أهل الجاهلية يورثون الرجال دون النساء ، يرون أن الرجال هم القائمون بالبيعة ، وهم الدابون عن الزملا ، فهم أحق بما يكون شبه الجبان ، ولكن الإسلام أبطل نظم الجاهلية في جعل الميراث على المظان التالية في علم الله تعالى ، من غادات العرب والعجم وغيرهم مما يكون كالأسر الطبيعي ويكون مخالفه كالشاذ النادر وكالبيعة الخديجة التي تولد جدها أو صوجاه خرقاً للمادة المستمرة ، يشير إلى هذا قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا مَنَازِلَ الَّذِينَ هُمُ أَوْلَىٰ بِهَا بِالْمَالِ مِنْكُمْ لِيُحْسِنُوا الصَّالَةَ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْهَا صَدَاقَةٌ إِذَا مَاتَ أَحَدٌ مِنْكُمْ فَيَدْرَأَ مَالَهُ تَرْكًا فَلْيَسَّرهْ لِقَوْمِهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُمْ تَعْلَمُونَ » .

وحده للمظان التالية يمكن إرجاعها إلى مائتين من الناس : فأما الأذن فهي الطائفة التي تنصّر الإنسان في حياته : وتمينه على ما ربه ، وتحمي حياه ، وتكون عرناؤه على من سواهم ، وهم ذور الأرحام ، قال تعالى : « وَأُولُو الْأَرْحَامِ مِنْهُمْ أَوْلَىٰ بِكُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ » . قالوا الأرحام أول الناس بتركة الرجل ، لأن الناس عربهم وعجمهم يرون إخراج منصب الرجل وثورته من قومه إلى قوم آخرين جوراً وحسباً ويستخفون من ذلك ، وإذا أعطى مال الرجل ومنصبه لمن يقوم مقامه من قومه رأوا ذلك عدلاً ورضوا به ، وذلك كالجيلة الملازمة لهم .

وأولى ذوى الأرحام بهذا المنصب على السكالم من يدخل في حدود النسب كالأب والجد والابن وابن الابن ، فلولاه أحق الورثة غير أن قيام الابن مقام أبيه هو الوضع الطبيعي الذي عليه بناء العالم من انقراض قرن وقيام القرن الثاني مقامهم بعد أن يترقيهم الأولون ، ويمدوا لهم أسباب السعادة والهناء بما يجمعون ويحصلون من متاع الحياة : أما قيام الأب بدابنه فكانه ليس بوضع طبيعي ، ولا ما يعال به ويتوقع ، ولو أن الرجل

خير في ماله ، لكانت مواساة ولده أمك لقلبه من مواساة والده ، فذلك كانت السنة
الفاشية في طوائف الناس تقديم الأولاد على الآباء
وبأني بعد ذلك في الأميرة والجمالية من في معنى الأصول والتفروع ، من ثم كالعقد
والصمود من قوم المرء وأهل نسبه وشرفه - الأخوة ثم الإحمام ، وأما العائنة الثانية
من أولادين فهي التي تقوم بخدمة الإنسان وتمنحه العطف والمودة ؛ وتعامله بالحنان
والشفقة ، ويوجد في النساء معنى الرفق والحذب كاملا موفورا ، وإنما مثلت القرابة
القرية جدا كالأم ، والبنت ثم الأخت دون البعيدة كالعمة وعمة الأب ، فمن ثم لم يجعل
لعمة شيء ، مما جعلت لهم لانها لا تذب عنه كما يذب العم وليست كالأخت في التقرب

أما الفرض الثالث من أغراض الميراث وهو سهولته من الوجبة الحسابية : فقد قال
الدهلوي إن سهام التي تعين بها الأنصبة يجب أن تكون أجزاؤها ظاهرة ، وبميزها
يأدى الرأي المناسب وغيره ، ويجب أن يكون بحيث يؤثر فيها ترتيب الفضل والثفصان
الأول : الثلثان والثلث والسدس .

والثاني : النصف والرابع والثلث .

ولم يعتبر الخمس والسبع لأن تخريب نتائجها أدق والتزعم والنزول فيها يحتاج إلى تعقيد
في الحساب بخلاف الأولين ، فبين أجزاء كل فصل نسبة التي إلى ضده ترفعا بونصفه
تنزلا وذلك أدنى أن يشهد فيه الفضل والتمتاع بمسوسا متينا . .

محمد باقر

مدرس بمعهد أسبوط

بعض أقوال سقراط

- - دواء الغضب الصمت .
- - راحة الحكام في وجود الحق . وراحة السفهاء في وجود الباطل .
- - قبل إسقراط ما بال تلاميذك يقولون الشعر وأنت لا تقول . . ؟
- فقال : أنا كالمسن الذي يجعل الحديد قانداً وهو لا يقطع .
- - الحكمة سلم العروج إلى الله تعالى .